

تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402

EVALUATING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS

CASE STUDY OF AI BARAKA BANK BRANCH 402

ÉVALUATION DE LA PERFORMANCE FINANCIÈRE DES BANQUES

ÉTUDE APPLIQUÉE À LA BANQUE AI BARAKA BRANCHE 402

نجوى فيلاي¹*

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2019/10/17

تاريخ الإرسال: 2019/03/03

ملخص:

يحتل موضوع تقييم أداء المصارف أهمية كبيرة من خلال المكانة البارزة التي يحتلها الأداء في القطاع المصرفي، وتقييمه اعتمادا على عدة مؤشرات تبين سيورة التطور الذي حققه المصرف ورسم خارطة طريق تساعد المصرف على تحقيق أهدافه، وتصحيح أخطائه وهفواته وبالتالي المضي قدما نحو النجاح والاستمرارية والتميز. ويهدف تقييم الأداء في المصارف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والتمحيص في نقاط القوة ومحاوله تعزيزها، ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات في التقييم من بينها استخدام النسب المالية، وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا هذا وقد خصصنا بنك البركة الجزائري فرع 402 نموذجا.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء؛ المصارف؛ مؤشرات القياس؛ نموذج العائد على حقوق الملكية

Abstract :

This article aims to highlight the concept of financial performance and methods of measuring and evaluating it, in addition to standing on all indicators that affect the financial performance of the bank, and we have adopted a set of methods and tools in the evaluation represented in the use of financial ratios, and to analyze the various indicators of the study we used the analytical approach. The theoretical study has been based on the descriptive approach to explain the various concepts, and we have assigned Al Baraka Bank Algeriabranch402models, and we concluded that Al Baraka Bank enjoys good profitability by measuring the indicators ROE, ROA, PM, and the PM efficiency indicator showed that the bank controls And well in managing and controlling its costs, while the EM indicator expressed the extent to which the bank relied on its own money to finance its assets.

Keywords : Performance evaluation; Banks; Measurement indicators; Return on equity model

Résumé :

Cet article vise à mettre en évidence le concept de performance financière et les méthodes de mesure et d'évaluation de celle-ci, en plus d'identifier tous les indicateurs qui l'affectent, et nous

avons adopté un ensemble de méthodes et d'outils dans l'évaluation représentée dans l'utilisation des ratios financiers, et d'analyser les différents indicateurs de l'étude que nous avons utilisé l'approche analytique. L'étude théorique a Nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive pour expliquer les différents concepts, et nous avons attribué des modèles à la succursale 402 d'Al Baraka Bank Algérie, et nous avons conclu qu'Al Baraka Bank bénéficie d'une bonne rentabilité en mesurant les indicateurs ROE, ROA, PM, et l'indicateur d'efficacité PM a montré que la banque contrôle Et bien dans la gestion et le contrôle de ses coûts, alors que l'indicateur EM exprimait la mesure dans laquelle la banque comptait sur sa propre monnaie pour financer ses actifs.

Mots clés : Évaluation de La performance; Les banques; Indicateurs de mesure; Modèle de rendement du capital

مقدمة:

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولقد اتسع نشاط المصارف خلال الفترة الماضية سواء من حيث زيادة عددها، وانتشارها الجغرافي، وعدد المتعاملين معها، وحجم معاملاتها، وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف، فإنه أضحى موضوعا ذي أهمية بالغة، وخاصة في الوقت الراهن، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن هذه الأساليب التحليل بالاستعمال المؤشرات والنسب المالية ونموذج العائد على حقوق الملكية.

الاشكالية:

وعليه سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤل: كيف يتم تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري فرع

402؟

ويتفرع تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

الاشكالية:

وعليه سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤل: كيف يتم تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري فرع

402؟

ويتفرع تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

1- ما المقصود بتقييم الأداء المالي؟

2- فيما تتمثل طرق تقييم الأداء المالي؟

3- كيف نقيم الأداء المالي في بنك البركة الجزائري 402 من خلال المؤشرات المالية المستخدمة؟

الفرضيات:

- 1- الأداء المالي هو انعكاس لنتائج مجموعة من الأنشطة التي تختص بوظيفة معينة تقوم بها الإدارة لتحقيق هدف معين.
- 2- عدة طرق لقياس الأداء منها: نموذج CAMELS، نموذج ROE، نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.
- 3- يمكن تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري 402 من خلال المؤشرات المالية المستخدمة تقييم إيجابي.

أهمية البحث:

نظرا للتحديات والمؤثرات التي تتعرض لها الساحة المصرفية والجهود المبذولة من طرف المؤسسات المالية والدولية لتحقيق الكفاءة في أداء المصارف باستخدام نماذج وتقنيات عديدة، حيث تكمن أهمية البحث في دور أدوات المؤشرات أو النسب المالية في تقييم وتحليل القوائم المالية لمصرف البركة، وذلك للكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.

أهداف البحث:

- 1- التحكم الجيد في كافة المؤشرات التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف.
- 2- توضيح مفهوم الأداء المالي وطرق قياسه في المصارف.
- 3- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي.
- 4- دراسة وتحليل القوائم المالية للمصرف واكتشاف مواطن القوة والضعف فيها.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا في نقاط معتبرة نذكر منها الآتي:

دراسة زاهر صبحي بشناق تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام المؤشرات المالية (2011م): تناولت الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك، كما تناول الباحث تحليل هيكل الموارد والاستخدامات لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الربحية لدى البنوك الإسلامية منخفضة نسبيا مقارنة بالبنوك التجارية، أما نسب النشاط فقد كانت مرتفعة لدى البنوك الإسلامية، في حين كانت مؤشرات السوق منخفضة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها لدى البنوك التقليدية.

دراسة شعوي محمد فوزي، التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011: تناولت الدراسة الإطار النظري لتقييم الأداء المالي، وأهمية تقييم الأداء

المالي في البنوك التجارية، ثم تناولت دراسة حالة لعينة البنوك المختارة، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة للسنوات محل الدراسة، إلى ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

ما تضيفه الدراسة إلى الدراسات السابقة:

أما دراستنا فقد تناولنا من خلالها قياس الأداء المالي للمصارف باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية أو ما يعرف بنموذج ديون، وهذا ما تتشارك فيه دراستنا مع الدراسات السابقة مع اختلاف طرق التحليل كونها كثيرة ومتعددة، إضافة إلى حداثة المعلومات الإحصائية والتفصيل في تحليل إشكالية الدراسة ما يجعلها متميزة بنتائجها ومختلفة بالكم المرجعي المعالج للجانب النظري.

منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث ومن أجل معالجة إشكالية البحث، اعتمدنا على المناهج العلمية التالية:

المنهج الوصفي: وهذا في الدراسة النظرية لشرح مختلف المفاهيم الضرورية التي تخدم البحث.

المنهج التحليلي: لتحليل مختلف ظواهر الدراسة التي تجيب عن إشكالية البحث.

محاوِر البحث:

قسمنا البحث إلى المحاوِر التالية:

1- الأداء المالي للمصارف.

2- الأساليب الكمية لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف.

3- تقييم الأداء المالي لبنك البركة فرع 402.

1-الأداء المالي للمصارف

1-1 تعريف الأداء

يعرف الباحثان Robins and Wlserma الأداء على أنه: "يعبر عن إمكانية المنظمة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد". وهناك من عرف الأداء بأنه "النتائج النهائية لأنشطة وفعاليات المنظمة". في حين عرف على أنه "النتائج التي ترغب المنظمة فيها والسعي إلى تحقيقها". ويرى الحسيني الأداء هو ذلك "النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المنظمة وفقاً لمتطلبات نشاطاتها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد" (طالب، 2011، صفحة 64)، وبشكل عام ينظر إلى

الأداء على أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين (الزبيدي، 2011، صفحة 89).

1-2 مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء المصرف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح. وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة".

أما في المصارف فهو: "انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر

فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة" (طالب، 2011، الصفحات ص.ص 67-68).

1-3 معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمصرف، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كما يأتي: (طالب، 2011، الصفحات ص.ص 73-74)

1-3-1 المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

1-3-2 المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه المصارف التجارية.

1-3-3 المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية.

1-3-4 المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات،

كذلك الخطط التي تقوم المصارف بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية.

1-4-1 محددات الأداء المالي للمصرف

يتم تصنيف محددات الأداء المالي للمصارف في ثلاث فئات: العوامل الخاصة بالمصرف، والعوامل المحددة للصناعة، وعوامل الاقتصاد الكلي.

1-4-1-1 العوامل الخاصة بالمصرف: إن المتغيرات الخاصة بالمصرف كمحددات لأداءه المالي هي: الحجم، والودائع، ومزيج الأعمال، والتنويع، وكفاءة التشغيل: (Roger Antoun, 2018, pp. 518-519).

1-4-1-1-1 الحجم: يتم قياس حجم المصرف من اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول. على الرغم من أن الحجم يعتبر عاملاً هاماً في تحديد أداء المصرف المالي، إلا أن آثاره تبقى غامضة. من المفترض أن يستوعب الحجم تأثيرات وفورات الحجم من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية، وبالتالي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصرف.

1-4-1-2 الودائع: يتم قياس الودائع المصرفية من خلال نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول. وكلما كانت النسبة أكبر، كلما زاد احتمال قيام البنك بتحقيق أرباح من خلال زيادة الأنشطة المدرة للدخل، وبالتالي يكون تأثير الودائع على الأداء المالي للمصرف إيجابياً. ومع ذلك، فإن هذا التأثير يعتمد على قدرة المصارف على توليد أصول سليمة تحقق الدخل. استخدم Dietrich و (Wanzenried (see: Dietrich, 2014, pp. 337-354) نمو الودائع المصرفية كدليل على نمو الأعمال المصرفية، وقال بأن التأثير على أداء المصرف المالي لم يكن واضحاً (Roger Antoun, 2018, p. 518).

1-4-1-3 مزيج الأعمال وتنويعها: قام العديد من الباحثين بدراسة أثر تنوع الأعمال على ربحية المصارف، حيث ذكر (Stiroh (see: Stiroh, 2000, pp. 1703-1745) في التسعينيات أن العديد من المصارف الأوروبية قامت بتوسيع وتنويع عروض منتجاتها. وقام بدراسة هذا الأثر كل من Goddard و (Molyneux (see: Goddard, 2004, pp. 363-381) و Wilson و (Petria et al (see: Petria, و Alexiou & Sofoklis (see: Alexiou, 2009, pp. 93-118) و (2015, pp. 518-524) فتم استخدام نسبة الدخل التشغيلي الآخر إلى متوسط إجمالي الأصول لالتقاط آثار نشاط خارج الميزانية العمومية على أداء المصرف، وكنتيجة لهذه الأبحاث وجد بتريا وآخرون تأثيراً إيجابياً وهاماً للتنويع على ربحية المصارف العاملة في الاتحاد الأوروبي السابع والعشرون، بينما لم يجد Căpraru و (Ihnatov (see: Căpraru, 2014, pp. 587-591) أي دليل على وجود تأثير كبير في عينة من المصارف أوروبا الوسطى والشرقية (Roger Antoun, 2018, p. 518).

1-4-1-4 كفاءة التشغيل: اعتبر رشيد وجابين (Rashid, 2016, pp. 97-98) هذا المتغير كمحدد خاص بالمصرف

لأداء المصرف، وقد تم استخدام نسبة المصروفات التشغيلية إلى إيرادات الفوائد. لم يجد رشيد وجابين أي تأثير كبير لكفاءة التشغيل على أداء المصرف، على الرغم من توقع أن يكون التأثير سلبياً (Roger Antoun, 2018, p. 518).

1-4-2 عامل خاص بالصناعة: وفقاً لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء، فإن المصارف في الأسواق عالية التركيز (المنافسة) تميل إلى التواطؤ عن طريق زيادة احتمالات ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على القروض وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع (Gilbert (see: Alton Gilbert, 1984, pp. 617-645)، قد يشير ذلك إلى تأثير إيجابي لهيكل السوق على أداء البنك. من ناحية أخرى، إذا كان تركيز الصناعة ناتجاً عن منافسة أكبر بين البنوك، فقد يتحول تأثير هيكل السوق إلى. (see: Berger, 1995, pp. 404-434). أي أن تأثير هيكل السوق غير معروف (Roger Antoun, 2018, p. 519).

1-4-3 عوامل الاقتصاد الكلي

يمكن أن يتأثر أداء المصرف المالي بالركود والتوسعات بعدة طرق خلال فترة تباطؤ النشاط الاقتصادي، من المرجح أن ينخفض الإقراض المصرفي، وقد تتدهور جودة القروض، مما يزيد من مخاطر التخلف عن السداد. وباستخدام الناتج المحلي الإجمالي للنمو الفردي كمؤشر للناتج الدوري. ويُتوقع أن يكون التأثير على أداء المصرف إيجابياً، على الرغم من أن الدراسات التجريبية السابقة لمصارف أوروبا الوسطى والشرقية لم تجد أثراً كبيراً. وجد (Căpraru, 2014, pp. 587-591) Căpraru & Ihnatov تأثيراً إيجابياً مبدئياً تم تعويضه لاحقاً من خلال تضمين متغير وهمي لأزمة مالية.

المتغير الثاني للاقتصاد الكلي والذي يعتبر ذو أهمية بالغة هو معدل التضخم، حيث يتم قياسه بالتغير في النسبة المئوية في معامل الانكماش. أظهرت بعض الدراسات التجريبية السابقة تأثيراً إيجابياً للتضخم على أداء المصرف المالي.

1-5-1 تقييم الأداء المالي والمؤشرات المالية

فيما يلي سنتناول مفهوم تقييم المالي بالإضافة إلى أننا سنتطرق إلى أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

1-5-1 مفهوم تقييم الأداء المالي: يعرف بأنه: "تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، إذ يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي، ويعبر عنه بكفاءة الأداء، ويتحدد الأداء الكفاء بالعلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات" (سعيد، 2007، صفحة 117).

وعرف تقييم الأداء المالي أيضاً بأنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلاً والمستهدفة من خلال مدة زمنية معينة" (طالب، 2011، صفحة 76).

كما يعني تقييم الأداء المالي التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة (الزبيدي، 2011، صفحة 89).

1-5-2 أهمية تقييم الأداء المالي:

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف فيما يلي: (طالب، 2011، صفحة 75)

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف المالي، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه.
- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.
- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.
- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.
- تبرير الحاجة إلى الموارد بناءً إلى أسس علمية وموضوعية.
- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.
- يساعد على الإفصاح على درجة الموازنة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

1-5-3 أهداف تقييم الأداء المالي:

- هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في المصارف يمكن إظهارها بالآتي:
- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلاً (طالب، 2011، صفحة 77).
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانياً في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمصارف المماثلة الأخرى (الدين، 2017، صفحة 304).

2- الأساليب الكمية لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف:

تختلف مؤشرات أداء المصارف المالي باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم الأداء المالي عملية شاملة تستفيد

منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج لقياس أداء المصارف المالي:

2-1 معايير CAMELS:

2-1-1 كفاية رأس المال: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛ التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال (بوخلخال، 2012، صفحة 208).

2-1-2 جودة الأصول: من أكثر المقاييس المستخدمة جودة أصول المصرف، وهي نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض للمصرف (القيسي، 2017، صفحة 467).

2-1-3 الإدارة: يجب أن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة المصرف على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن المصرف يمارس نشاطاته بشكل آمن وسليم ويتماشى مع الأنظمة والقوانين (دهيرب، 2015، صفحة 270).

2-1-4 الربحية: تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح (شاهين، 2015، صفحة 27).

2-1-5 جودة السيولة:

تقيس هذه النسبة كفاية السيولة الحالية والمرتبقة للمصرف، بالإضافة إلى دراسة النشاطات المتعلقة بالتمويل، وهي نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (الظهراوي، 2016، صفحة 4).

2-1-6 الحساسية لمخاطر السوق:

يعتبر تحليل الحساسية إلى السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية (الفرا، 2008، صفحة 102).

2-2 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

يعد هاملتون (1877) ومارشال (1890) مصدر القيمة الاقتصادية المضافة وأصول القيمة الاقتصادية المضافة

(see: Petrescu, 2009, pp. 118-123)، والتي أظهرت أن الشركات يمكن أن تخلق ثروة إذا تمكنت من كسب أكثر من تكاليفها الرأسمالية الخاصة والتزاماتها. القيمة الاقتصادية المضافة هي مؤشر لقياس الأداء على أساس الأرباح الاقتصادية الحقيقية لمنتج الشركة، مما يسمح بقياس نجاحها أو فشلها على مدى فترة زمنية، وهو الأمر الذي يساعد المستثمرين الذين يرغبون في تحديد مدى جودة المنتج بالنسبة لهم ويمكنهم من التحليل المقارن مع الصناعية المماثلة السريعة (Costin, 2017, p. 168).

نموذج القيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس للأداء المالي قائم على القيمة، وأداة لقرار الاستثمار ومقياس أداء يعكس المقدار المطلق لقيمة حملة الأسهم التي تم إنشاؤها. يتم احتسابها على أنها نتاج "العائد الزائد" الذي يتم على الاستثمار أو الاستثمارات ورأس المال المستثمر في هذا الاستثمار أو الاستثمارات. القيمة الاقتصادية المضافة هي صافي الربح التشغيلي مطروحًا منها التكلفة المناسبة لتكلفة الفرصة البديلة لكافة رأس المال المستثمر في مؤسسة أو مشروع. وهو تقدير للربح الاقتصادي الحقيقي، أو المبلغ الذي تتجاوز به الأرباح أو يقل عن الحد الأدنى المطلوب لمعدل العائد الذي يمكن للمستثمرين الحصول عليه عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية الأخرى ذات المخاطر المماثلة (Liebenberg, 2003, p. 107).

إن القيمة الاقتصادية المضافة هي تنقيح عملي لمفهوم الاقتصاديين للدخل المتبقي أي القيمة المتبقية بعد تعويض أصحاب الأسهم في الشركة وجميع المزودين الآخرين لرأس المال. وهي مقياس أداء، وعندما يرتبط بأجر الإدارة، يوفر حافزًا قويًا للمديرين لاختيار وتنفيذ استثمارات ذات قيمة مضافة (Deuschinger, 2008, p. 1). وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة أيضا على أنها المقياس الذي يسعى إلى تحسين وقياس الكفاءة و"خلق القيمة" (Rago, 2008, p. 7).

2-3 نموذج العائد على حقوق الملكية (Dupont model):

يوفر العائد على حقوق الملكية نظامًا للتخطيط (وضع الميزانية) بالإضافة إلى تحليل أداء المؤسسة المالية. يسمح هامش الربح الصافي للمحلل بتطوير بيان الدخل المبدئي. يتكون بيان الدخل المختصر من صافي دخل مساوٍ للإيرادات مطروحًا منها المصروفات. يمكن للمخطط المالي تحديد مستوى الإيرادات المتوقعة اللازمة لتحقيق مستوى الدخل الصافي المستهدف (Kyriazopoulos Georgios, 2013, pp. 6-7). ويتكون من المؤشرات التالية:

2-3-1 هامش صافي الربح = النتيجة الصافية/الإيرادات، تهدف إلى إيضاح السياسة التسعيرية للمصرف ومدى نجاحها من خلاله (بورقة، 2010-2011، صفحة 69).

2-3-2 التكاليف إلى الإيرادات: تعني النسبة الأقل أن هناك حاجة إلى تقليل التكاليف لتوليد عملة من الإيرادات. تعكس النسبة فعالية التكلفة للمصرف (Pieter Klaassen, 2015, p. 6)، يظهر مدى قدرة المدير على إدارة نشاط

المصرف بكفاءة بقدر ما ينتج عن التكلفة المنخفضة مقابل الدخل. كلما انخفضت نسبة C/I، كان أداء المصرف أفضل (Islam, 2014, p. 123).

2-3-3 معدل العائد على حقوق الملكية: العائد على حقوق المساهمين هو نسبة ربحية رئيسية يستخدمها المستثمرون لقياس مقدار دخل الشركة الذي يتم إرجاعه كحقوق لمساهمين. يكشف هذا المقياس مدى فعالية الشركة في تحقيق أرباح من الأموال التي وضعها المستثمرون في النشاط التجاري (عن طريق شراء أسهمها). يتم احتساب العائد على حقوق المساهمين بتقسيم صافي الدخل من إجمالي حقوق المساهمين (Maverick, 2019).

2-3-4 معدل العائد على مجموع الأصول: الموجودات المدرة أو المكسبة (المرجحة) هي الموجودات التي تساهم مباشرة في الإيرادات. تتضمن الأصول غير الربحية الأصول غير الملموسة والشهرة والمطالبات الضريبية والمطالبات الأخرى التي لا تحمل فائدة. وتعكس هذه النسبة إنتاجية أصول المصرف وهي أعلى في الأنشطة ذات المنافسة السعرية القليلة، أو التي تكون أكثر خطورة (تمثل الإيرادات المرتفعة التعويض عن المخاطر). كما ستكون النسبة أعلى إذا كان المصرف يدر عائدات كبيرة من الأنشطة التي لا تساهم (ماديا) في اكتساب الأصول، مثل خدمات المعاملات وإدارة الأصول (Pieter Klaassen, 2015, p. 6). يوفر ROA معلومات حول مقدار الأرباح التي يتم إنشاؤها في المتوسط من قبل كل وحدة من الأصول. وبالتالي، فإن العائد على الأصول هو مؤشر على مدى كفاءة إدارة المصرف (Schoeman, 2008, p. 1).

2-3-5 منفعة الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول. تعبر نسب النشاط على مدى كفاءة المصرف في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة. (بورقبة، 2010-2011، صفحة 62).

2-3-6 مضاعف حقوق الملكية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول.

3- تقييم الأداء المالي لبنك البركة فرع 402:

3-1 نشأة المصرف: بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، أنشأ في 20 مايو 1991، برأس مال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية) (خدماتنا، 2018).

3-2 بنك البركة فرع قسنطينة 402

يعود فتح أول وكالة للبنك بقسنطينة إلى ماي 1999م وهي وكالة المنظر الجميل 402 وتقع الوكالة في نهج مختار دخلي قسنطينة، ونظرا لكثرة الزبائن عليها ارتأت المديرية المركزية للمصرف بالعاصمة فتح وكالة جديدة ثانية بتاريخ

2007/07/21م وهي وكالة سيدي مبروك 402. وقد تم اكتمال جميع المصالح بالبنك برأسمال 10.000.000.000 دج وذلك خلال عام 2010م.

3-3 الخدمات المصرفية التي يقدمها الفرع: على غرار مجمل وكالات المصرف، تقوم وكالة قسنطينة 402 بالعمليات المصرفية بما في ذلك: تسيير الحسابات، إيداع واستثمار، تمويل الاستثمار والاستغلال تمويل الأفراد والمؤسسات والمهنيين، التجارة الخارجية، مختلف الخدمات، كل العمليات المصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء ومراقبة من طرف لجنة تدقيق للشريعة (خدماتنا، 2018).

3-4 النسب المستخدمة في تقييم أداء بنك البركة الجزائري فرع 402

اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج لقياس وتقييم أداء بنك البركة فرع 402، وسنكتفي هنا بقياس أداء بنك البركة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية من خلال المؤشرات التالية: هامش الربح (PM)، معدل العائد على الموال الخاصة (ROE)، معدل العائد على مجموع الأصول (ROA)، بالإضافة إلى منفعة الأصول (AU)، ومضاعف حقوق الملكية (EM). والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول -1- النسب المستخدمة في تقييم أداء بنك البركة الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

النسبة	كيفية الحساب
هامش الربح	النتيجة الصافية / الإيرادات $PM=R/I$
التكاليف إلى الإيرادات	التكاليف / الإيرادات $CTI=C/I$
معدل العائد على الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة $ROE=R/E$
معدل العائد على مجموع الأصول	النتيجة الصافية / مجموع الأصول $ROA=R/A$
منفعة الأصول	الإيرادات / مجموع الأصول $AU=I/A$
مضاعف حقوق الملكية	مجموع الأصول / الأموال الخاصة $EM=E/M$

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجانب النظري.

حيث أن: R: النتيجة الصافية، C: التكاليف، I: الإيرادات، E: الأموال الخاصة (حقوق الملكية)، A: مجموع الأصول.

3-5 المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية

لحساب النسب سالفة الذكر، نتطرق أولا إلى المؤشرات المكونة لها خلال فترة الدراسة 2010-2015م في بنك

البركة فرع 402، وهذا ما يتضمنه الجدول التالي:

الجدول -2- : المؤشرات المستخدمة في الدراسة المالية

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإيرادات	حقوق الملكية	النتيجة الصافية	مجموع الأصول
2010	13645	18843	3243	120508
2011	15539	20550	3778	132983
2012	16632	22110	4190	150787
2013	10473	22965	4092	157073
2014	10858	23810	4306	162772
2015	11660	23463	4055	193573

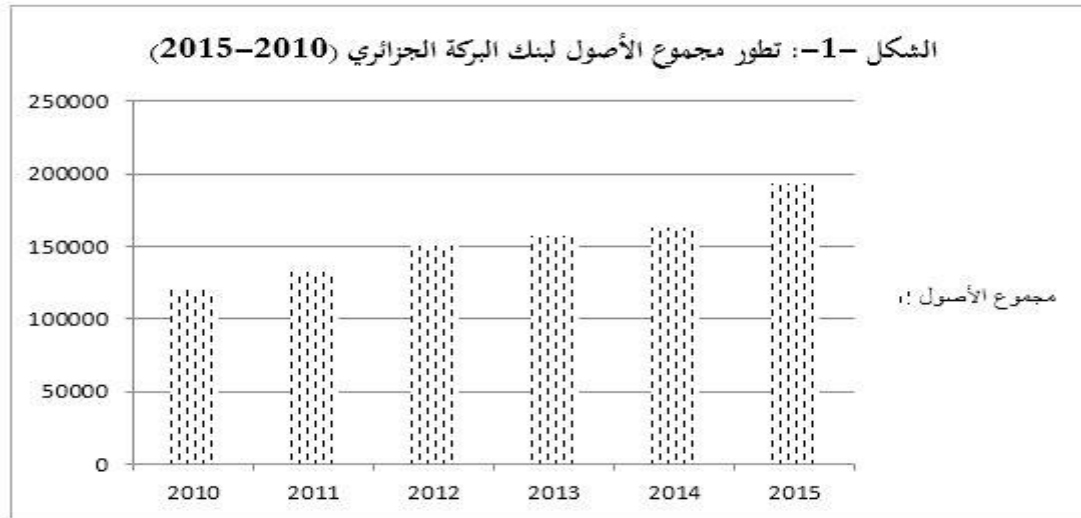
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى القوائم المالية للمصرف في (2010-2015) وباستخدام برنامج (Excel).

نلاحظ من الجدول:

3-5-1 مجموع الأصول

بشكل عام تظهر نتائج الجدول رقم (02) تزايد مستمر في مجموع أصول المصرف حيث سجلت أعلى مبلغ لها سنة 2015 بمقدار 193573 مليون دج، وأضعف مقدار لها كان سنة 2010 بمقدار 120508 مليون دج. وهذا ما يوضحه

الشكل التالي:

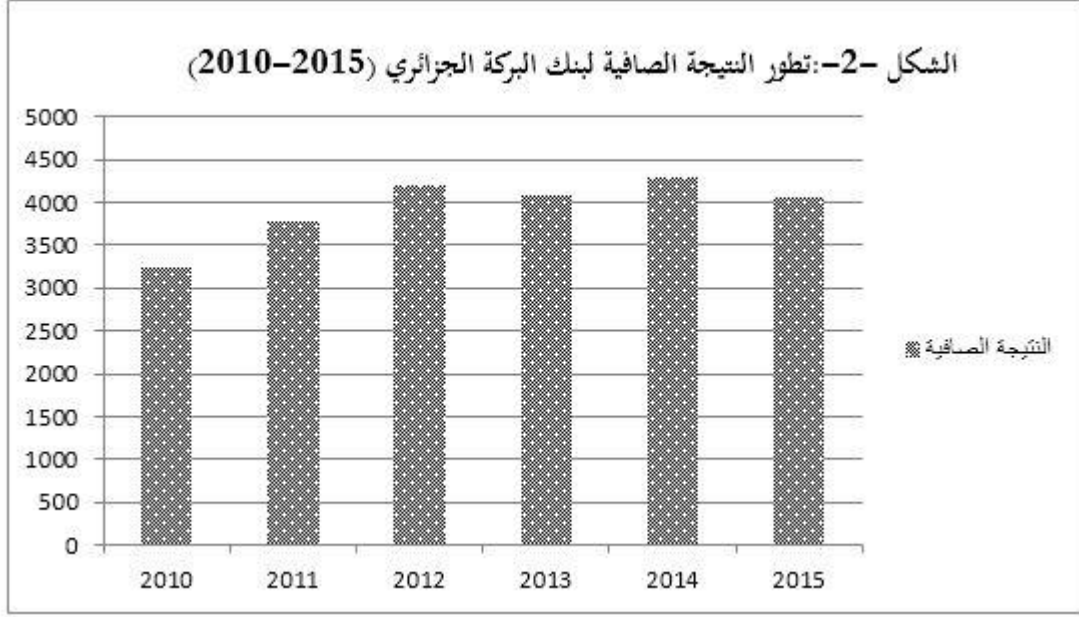


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

3-5-2 النتيجة الصافية:

يتضح من الجدول أعلاه أن النتيجة الصافية لبنك البركة في تزايد ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى مقدار لها سنة 2014م قدره 4306 مليون دج، وأقل مبلغ لها كان سنة 2010م قدره 3243 مليون دج. وهذا ما يبينه الشكل

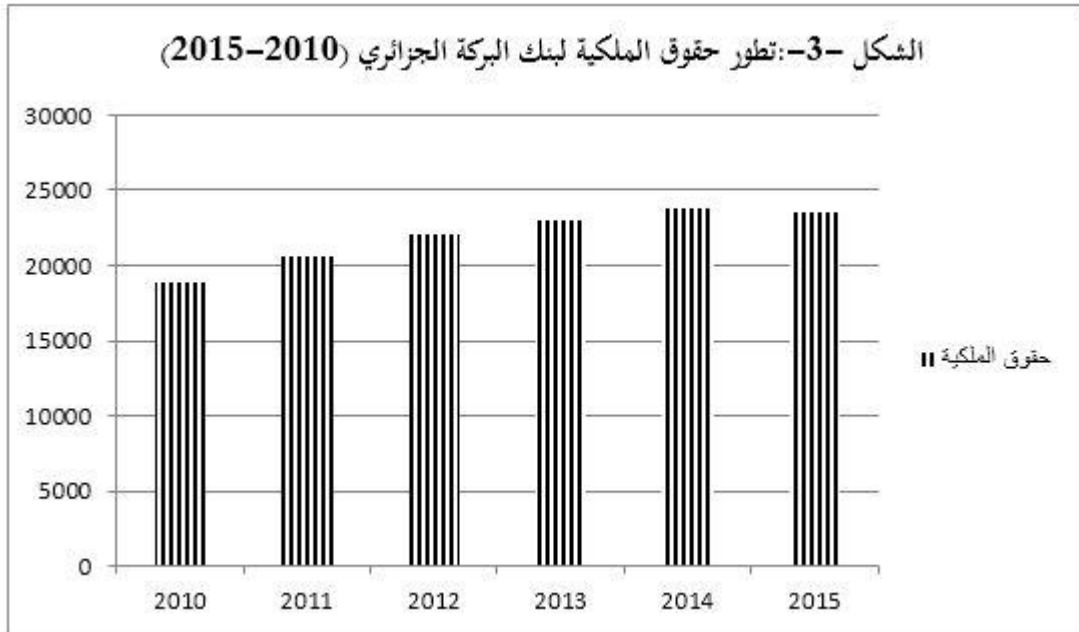
التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

3-5-3 حقوق الملكية

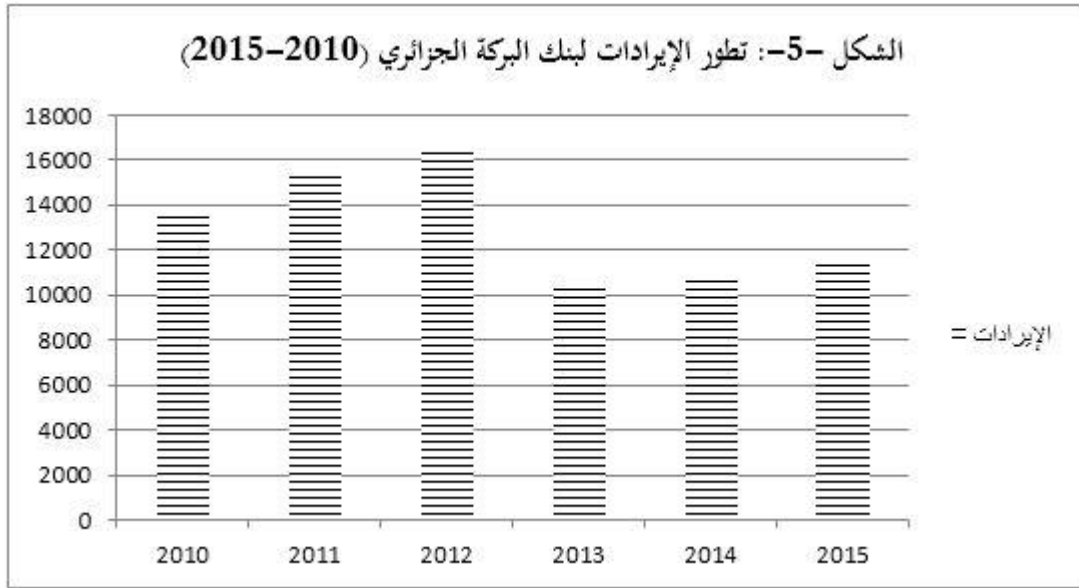
نلاحظ من الجدول أن حقوق الملكية هي الأخرى في تزايد حيث بلغت في 2010م، 18843 مليون دج وسجلت زيادة قدرها 8.3% في 2011م، وواصلت ارتفاعها في 2014 بقيمة 23810 مليون دج أي زيادة قدرها 3.5%، وبزيادة سنة 2014م مقارنة بسنة 2010م قدرها 20.86%، وشهدت انخفاض طفيف في 2015م عنه سنة 2014م بمبلغ قدره 23463. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

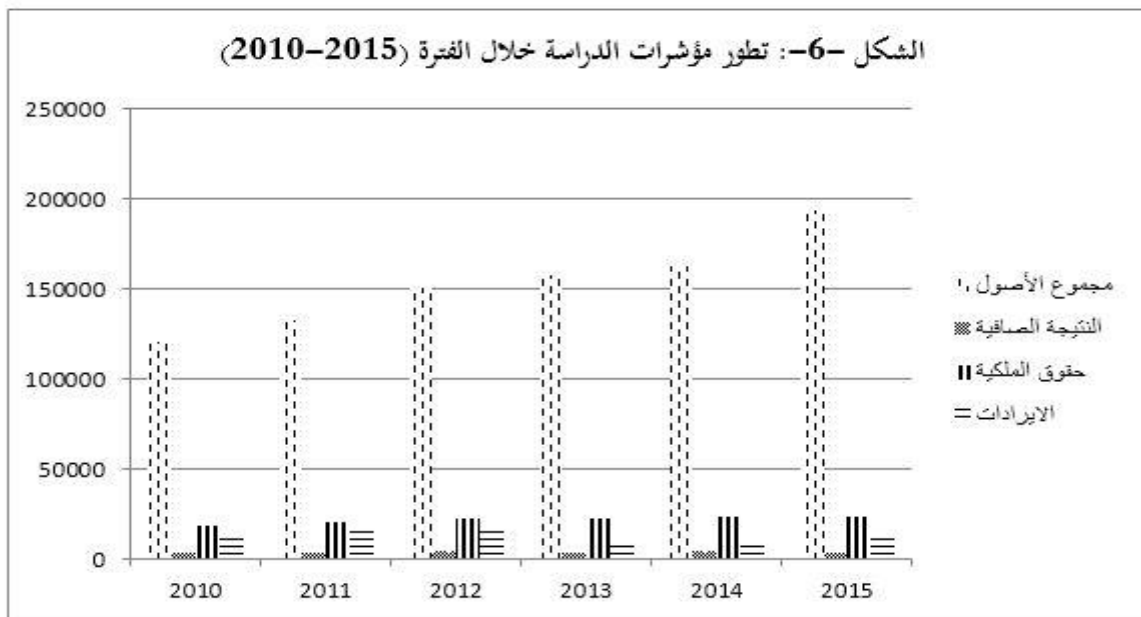
3-5-4 الإيرادات

من الجدول نلاحظ أن إيرادات المصرف شهدت تذبذبا ملحوظا، حيث بلغت سنة 2010م 13645 مليون دج أما سنة 2011م فقد سجلت 15539 مليون دج وهو ما يعكس زيادة بلغت 12.18%، وواصلت ارتفاعها لتسجل 16632 مليون دج سنة 2012م أي زيادة بنسبة 6.57%، ولكن انخفضت بعدها أي في سنة 2013 لتسجل قيمة 10473 مليون دج أي انخفاض بنسبة 3.54%، لترتفع قليلا سنة 2014م و 2015م بمبلغ 10858 مليون دج و 11660 مليون دج على التوالي. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

والشكل التالي يمثل تطور كل مؤشرات الدراسة السابقة الذكر:



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول رقم (02) وبرنامج Excel.

3-5-5 نتائج الدراسة المالية

إن العائد على حقوق الملكية متكون من ثلاث مؤشرات مهمة، حسب العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = مؤشر الربحية × مؤشر الأصول × مؤشر الرفع المالي

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الارادات}} \times \frac{\text{الارادات}}{\text{الموجودات}} \times \frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

أي: مضاعف حقوق الملكية × منفعة الأصول × هامش الربح = معدل العائد على حقوق الملكية

توصلنا بعد حساب النسب سالفة الذكر لنتائج مؤشرات الدراسة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول -3-: نتائج مؤشرات الدراسة المالية للفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات النسب
%17.28	%14.30	%17.81	%18.95	%18.38	%17.21	ROE
%2.09	%2.64	%2.60	%2.78	%2.84	%2.69	ROA
%6.02	%6.67	%6.667	%11.03	%11.68	%11.32	AU
%825.01	%683.62	%683.96	%681.98	%647.11	%639.53	EM
%34.77	%39.65	%39.07	%25.19	%24.31	%23.77	PM

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى القوائم المالية للمصرف والجدول رقم (02) وباستخدام برنامج (Excel).

من خلال العلاقة السابقة نجد أن ROE لسنة 2010 تساوي:

$$ROE = EM \times AU \times PM$$

$$ROE = 6.40 \times 0.1132 \times 0.2377$$

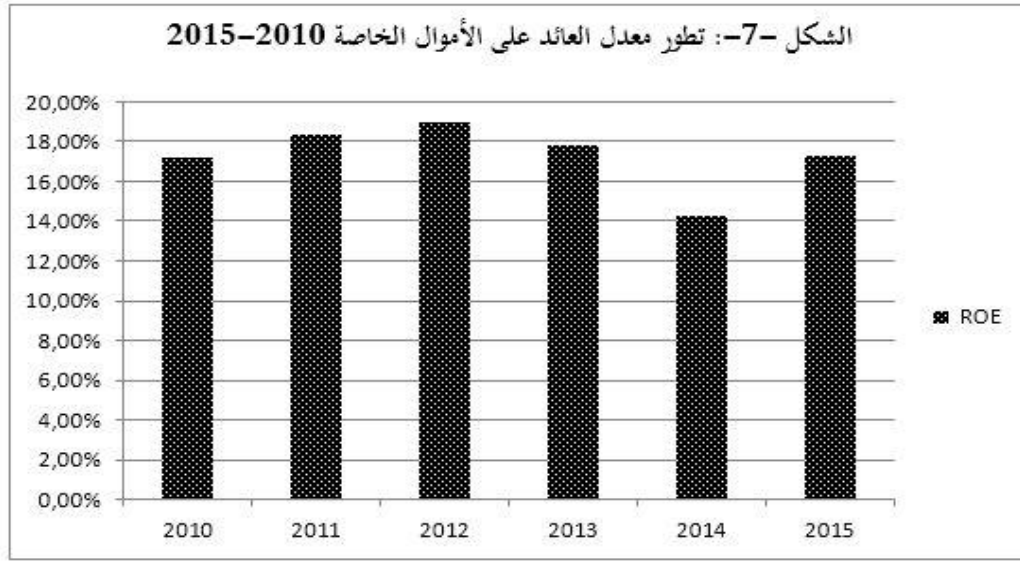
$$ROE = 0.1722 \times 100$$

$$ROE = 17.22$$

وهكذا فيما يخص السنوات التي تليها.

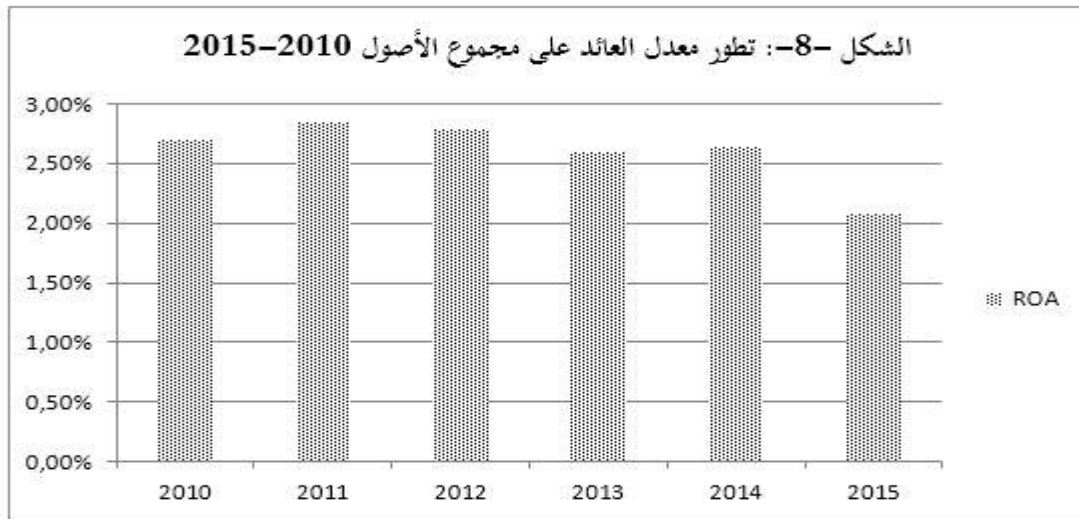
والملاحظ من الجدول، بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في الجدول رقم (03) أن بنك البركة حقق معدل عائد مرتفع مما يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات)، وعليه نخلص من النتائج المسجلة إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية قد سجل أعلى معدل سنة 2012م بنسبة 18.95%، وأدنى معدل له على مدى الست سنوات سنة 2014م.

والشكل التالي يوضح ذلك:



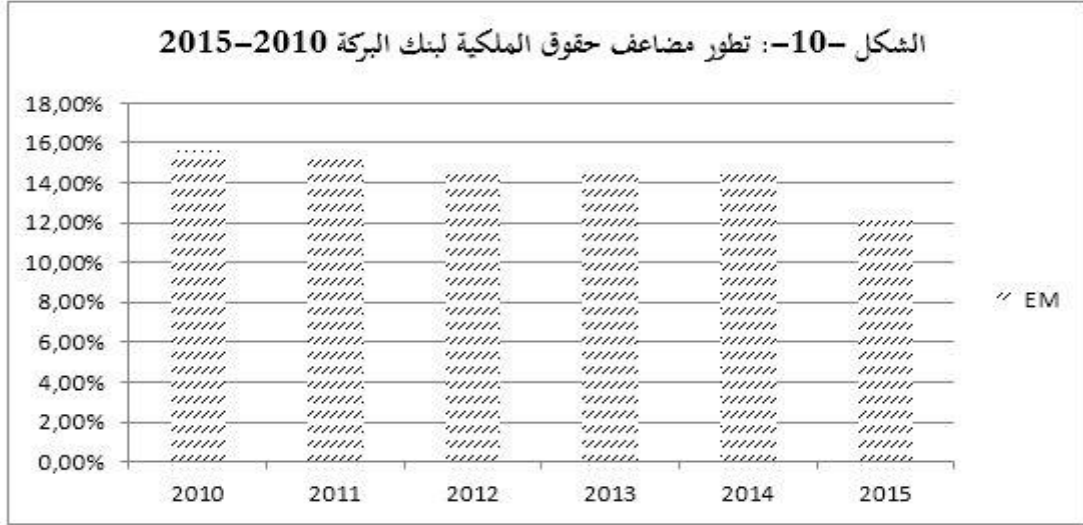
المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

إذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما العائد على الأصول (ROA) ومضاعف حق الملكية (EM)، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى يعود مؤشر العائد على الأصول، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 03. لقد حقق بنك البركة معدلات عائد على الأصول فوق 1% في جميع سنوات الدراسة بلغ أقصاها سنة 2011م بنسبة 2.84%، وكانت النتائج كالتالي: شهد معدل العائد على مجموع الأصول ثبات نسبي خلال الست سنوات، حيث سجل أدنى معدل له سنة 2015م بنسبة 2.09% وأعلى معدل له سنة 2011م بنسبة 2.84%. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

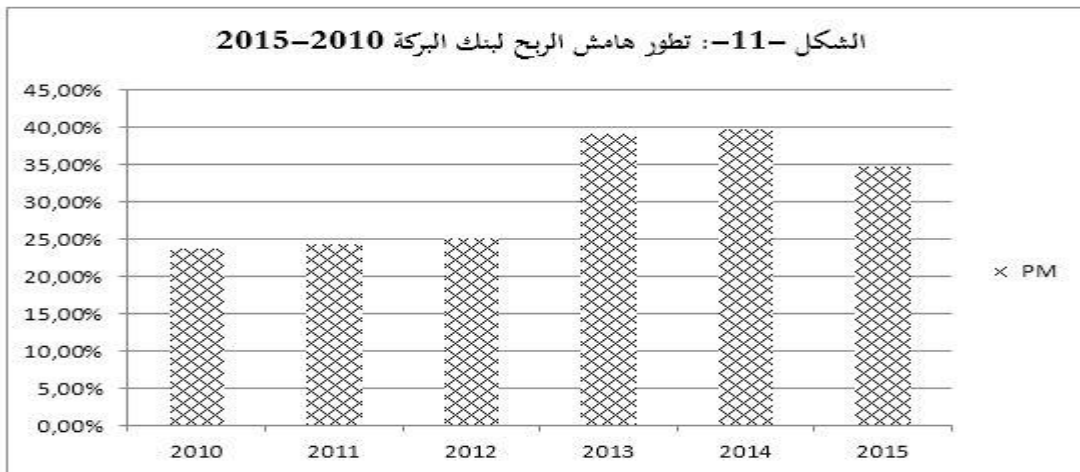
بالمقابل يبين الجدول رقم 03 أن بنك البركة اعتمد على مضاعف حق الملكية في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة 825.01%. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

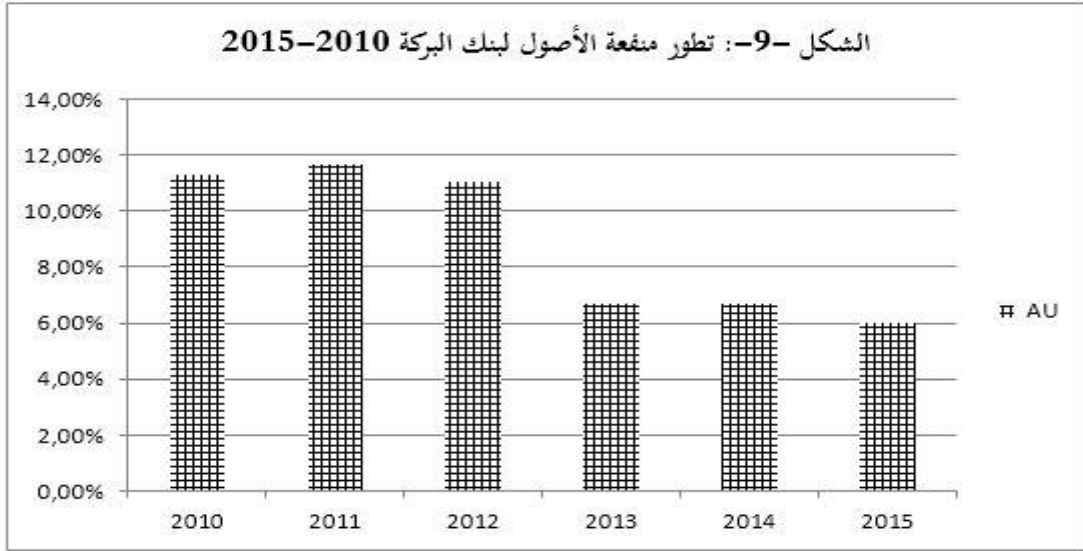
واستكمالاً لتحليل نموذج Dupont يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول ROA إلى مكونيه مؤشر هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة المصرف في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول (UA) التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في المصرف وهو ما يوضحه الجدول 03.

يوضح الجدول رقم 03 مرة أخرى تحقيق بنك البركة لمعدلات هامش ربح مرتفعة جداً، حيث سجل مؤشر الربح تزايداً واضحاً في كل سنة مقارنة بالسنة الماضية، حيث سجل نسبة 23.77% سنة 2010م، ليرتفع قليلاً سنة 2011م إلى 24.31% ثم إلى 25.19% سنة 2012م، ليرتفع أكثر وكانت بمثابة قفزة نوعية إلى 39.07% ليواصل المعدل في الزيادة إلى 39.65% سنة 2014م لينخفض سنة 2015م إلى 34.77%. كما هو موضح في الشكل أدناه:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

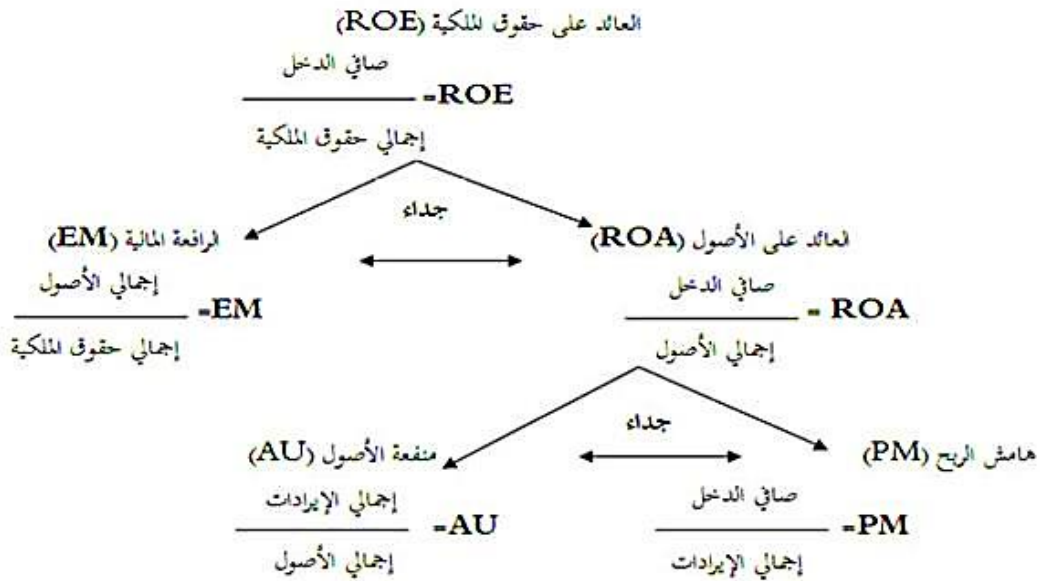
أما مؤشر منفعة الأصول فقد سجلت خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة، حيث كانت سنة 2010م بنسبة 11.32% تلتها نسبة 11.68% سنة 2011م واستمرت على هذه الوتيرة سنة 2012م لتسجل 11.03%، لتتخفف بعدها إلى 6.67% وتواصل ثباتها في 2013م و2014م و2015م. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Excel).

ونختصر ما سبق في النموذج التالي:

الشكل -11-: مخطط نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: عبد اللطيف أولاد حيمودة وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنكي CPA و BBA للفترة 2014-2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص 32.

الخلاصة:

من خلال التحليل السابق للنتائج يمكننا تلخيص التوضيحات التالية:

- جانب الربحية: يتمتع بنك البركة بربحية جيدة وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة: ROE، ROA، PM، خلال مدة الدراسة 2010-2015م ويعود ذلك لتبني البنك صيغ تمويلية مضمونة الربحية كصيغة المراجعة والتأجير التمويلي.
- جانب الكفاءة: وأظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف PM أن بنك البركة يتحكم بشكل جيد في إدارة ومراقبة تكاليفه.
- جانب الإنتاجية: تضمنت نتائج مؤشر إنتاجية الأصول UA ارتفاعا خلال ثلاث سنوات في بداية فترة الدراسة 2010-2015م لتتخفض في آخر ثلاث سنوات نظرا لعدم تنوع المحفظة المصرفية للبنك.
- جانب الرافعة المالية: أظهر مؤشر الرافعة المالية EM مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته.

المراجع العربية:

1. أحمد نور الدين الفراء. (2008). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة ماجستير غير منشورة في (المحاسبة والتمويل)، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
2. إسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهراوي. (2016). أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك "CAMELS" في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 16(3)، ص.ص 1-11.
3. جديني سامية، سحنون جمال الدين. (2017). تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(16)، ص.ص 301-324.
4. حمزة محمود الزبيدي. (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (ط2). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
5. خدماتنا. (09،09،2018). تم الاسترداد من <http://albaraka-bank.com>: <https://www.albaraka-bank.com>

6. سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد. (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004. مجلة تنمية الرافدين، 29(58)، ص.ص 111-131.
7. شوقي بورقبة. (2010-2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
8. علاء فرحان طالب. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف (ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
9. علي عبد الله شاهين. (2015). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية دراسة حالة بنك فلسطين المحدود. كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
10. فوزان عبد القادر القيسي. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(4)، ص.ص 461-474.
11. محمد أمين دهيرب. (2015). نظام التقييم المصرفي بالمشورات (Camels) في ظل المخاطر: دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار سنوات 2006-2009. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 11(45)، ص.ص 260-300.
12. يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-. مجلة الباحث(10)، ص.ص 205-216.

المراجع الأجنبية:

1. Căpraru, B. &. (2014). Banks' profitability in selected Central and Eastern European countries. Procedia Economics and Finance, 16, 587-591. doi: [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(14\)00844-2](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(14)00844-2).
2. Costin, D. M. (2017). Economic Value Added – A General Review of the Concep. "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Serie, 17(1), 168.
3. Deuschinger, G. F. (2008, November). A Note on Economic Value Added (EVA). 1. TUM Business School.

4. Islam, M. A. (2014). An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio. *Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport*, 2(5), 123.
5. Kyriazopoulos Georgios, P. P. (2013). Du Pont Analisis Of The World Systemic Banks. *International Conference ABSRC October 2013*, (pp. 6-7). Rome Italy.
6. Liebenberg, M. G. (2003, june). Creating A New Valuation Tool For South African Agricultural Co-Operatives. *Agrekon*, 42(2), 107.
7. Maverick, J. (2019, january 12). What level of return on equity is common for bank? Récupéré sur www.investopedia.com:
<https://www.investopedia.com/ask/answers/040815/what-level-return-equity-common-company-banking-sector.asp>
8. Pieter Klaassen, I. v. (2015, July). Analyzing bank performance –linking ROE, ROA and RAROC: U.S. commercial banks 1992–2014. *The Journal of Financial Perspectives*, 3(2), 6.
9. Rago, M. (2008, Spring). Economic Value Added: An Analysis of Economic Value Added, A Senior Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for graduation in the Honors Program. 7. Liberty University.
10. Rashid, A. &. (2016). Analyzing performance determinants: Conventional versus Islamic banks in Pakistan. *Borsa Istanbul Review*, 16(2), 97.
doi:<https://doi.org/10.1016/j.bir.2016.03.002>.
11. Roger Antoun, A. C. (2018). Determinants of financial performance of banks in Central and Eastern Europe. *BEH - Business and Economic Horizons*, 14 (3), 518-2019.
12. Schoeman, M. A. (2008). Modeling of Banking Profit via Return-on-Assets and Return-on-Equity. *Proceedings of the World Congress on Engineering july 2-4*, 2, p. 1. London, UK.
13. Alexiou, C. &. (2009). Determinants of bank profitability: Evidence from the greek, 54 (182). *Economic Annals*, 93-118. doi:<https://doi.org/10.2298/EKA0982093A>.
14. Alton Gilbert, R. (1984). Bank market structure and competition: A survey. *Journal of Money, Credit and Banking*, 16(4), 617-645.
15. Berger, A. N. (1995). The profit-structure relationship in banking-Tests of market-power and efficient-structure hypotheses. *Journal of Money, Credit and Banking*, 27(2), 404-431. doi: <https://doi.org/10.2307/2077876>.
16. Dietrich, A. &. (2014). The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), 337-354. doi:<https://doi.org/10.1016/j.qref.2014.03.001>
17. Goddard, J. M. (2004). The profitability of European Banks: a crosssectional and dynamic panel analysis, 72(3). *The Manchester School*, 363-381. doi:<https://doi.org/10.1111/j.1467-9957.2004.00397.x>.
18. Petrescu, S. &. (2009). Value Creation Analysis. *Economic Value Added. Theoretical and Applied Economics*, 5(534), 118-123.
19. Petria, N. C. (2015). Determinants of banks' profitability: Evidence from EU 27 banking systems. *Procedia Economics and Finance*, 20, 518-524. doi:[https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)00104-5](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00104-5).
20. Stiroh, K. J. (2000). How did bank holding companies prosper in the 1990s? *Journal of Banking & Finance*, 24(11), 1703-1745. doi:[https://doi.org/10.1016/S0378-4266\(99\)00101-6](https://doi.org/10.1016/S0378-4266(99)00101-6)